

دائرة حدودها الحقة وضمان الأمن والاستقرار بكافة تراب المملكة وضمنها الأقاليم الجنوبية.

ولا تفوتنا الإشادة هنا بالجهود التي تبذلها الدبلوماسية المغربية الرسمية والموازية في سبيل الدفاع عن القضايا العادلة للمملكة المغربية وحماية مصالحها الحيوية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكذا التعبير عن تقديرنا العميق للولايات المتحدة الأمريكية إثر تجديد دعمها لاقتراح المغرب للحكم الناقى، والذي وصفه البيت الأبيض على موقعه الرسمي بالاقتراح الجاد والموثوق والواقعي، باعتباره الأساس الوحيد لحل دائم وعادل دائم للنزاع على أراضي الصحراء، فضلا عن قرار الإدارة الأمريكية فتح قناة لها بمدينة الداخلة، وانخراطها في دعم التنمية الاقتصادية بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

وفي سياق متصل، وعلى إثر تطورات الوضع بالمعبر الحدودي الرابط بين المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة، فقد عبرت كافة مكونات مجلس المستشارين عن تميمها ودعمها للخطوات الوطنية المسؤولة والنبيلة التي يقودها جلالته الملك نصره الله، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركان الحرب العامة، لصيانة وحدة الوطن والدفاع عن الحقوق المشروعة والعدالة وضمان الأمن والاستقرار بكافة تراب المملكة المغربية وضمنها الأقاليم الجنوبية؛ فضلا عن المشاركة المميزة لمختلف مكوناتها في زيارة دعم للوحدة الوطنية الثابتة ولمواقف المملكة الراضية، إلى المعبر الحدودي للكركرات.

وعلى صعيد آخر، تميزت هذه الدورة بالبلاغ الصادر عن الديوان الملكي الذي أصدر من خلاله صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله تعليماته السامية للحكومة قصد اعتماد مجانية التلقيح ضد وباء "كوفيد 19" لفائدة جميع المغاربة، معبرين عن اعتزازهم بهذه الالتفاتة المولوية الكريمة، النابعة من العناية الملكية والرعاية الإنسانية التي ما فتئ جلالته حفظه الله يحيط بها الشعب المغربي، منذ ظهور الحالات الأولى للفيروس بالمغرب.

**السيد وزير الدولة المحترم،**

**حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

إليك الآن الخطوط العريضة والمركزة لحصيلة أداء المجلس خلال هذه الدورة، أقول "حصيلة مركزة" لأن الحصيلة التفصيلية بوسعكم وبوسع كل المهتمين أن يطلعوا عليها مفصلة وهي منشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي لمجلس المستشارين.

**فعلى مستوى العمل التشريعي،** فقد صادق مجلس المستشارين خلال الدورة التي نختتمها اليوم على 37 نفا تشريعيًا، من بينها 29 مشروع قانون و8 مقترحات قوانين، تضمنت حصيلة تشريعية متنوعة وبالغة الأهمية شملت مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد توزعت قطاعيا على المجالات التالية:

**ففي المجال المالي والاقتصادي:** عرفت الدورة المصادفة على 15 نفا

## محضر الجلسة رقم 344

**التاريخ:** الثلاثاء 26 جادى الآخر 1442هـ (09 فبراير 2021م).  
**الرئاسة:** السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.  
**التوقيت:** أربع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثماني والعشرين مساء.

**جدول الأعمال:** اختتام دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2020 – 2021.

**المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان المحترم،  
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نختتم اليوم، دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2020-2021، طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة 21 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وقبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لابد من الوقوف عند أهم حدث طبع هذه الدورة العادية التي انطلقت وتختتم في سياق وظرف وطني وعالمي استثنائي وغير مسبوق مرتبط باستمرار تفشي وباء "كوفيد-19" واستمرار تداعياته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية على المستوى الوطني كما على المستوى الدولي، وبهذه المناسبة لابد أيضا من الوقوف عند مضامين ورسائل الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2020-2021، وتجديد التعبير عن فخرنا واعتزازنا بالرؤية الشاملة التي طرحها الخطاب الملكي بخصوص مواجهة تداعيات كورونا، عبر إطلاق أوراش إصلاحية كبرى، وعلى رأسها ورش إحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار الاستراتيجي"، وورش تعميم التغطية الاجتماعية على المواطنين والمواطنات.

وفي إطار التفاعل الإيجابي لمجلسنا مع مضامين الخطاب الملكي السامي، قرر مجلس المستشارين تكوين "مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول إصلاح التغطية الاجتماعية" التي شرعت منذ أيام بعد استكمال هيكلتها ووضع برنامج عملها، في الاشتغال، في محاولة من المجلس لتقديم مساهمته إلى جانب الحكومة وهي تشغل على هذا الورش الاستراتيجي الهام.

كما تميزت هذه الدورة أيضا بالقرار التاريخي الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية، والقاضي باعترافها بالسيادة الكاملة للمملكة المغربية على أراضيها الصحراوية، في خطوة غير مسبوقة وتحمل أكثر من دلالة في ظل الظروف الراهنة. ونجدد في هذا الصدد تميمنا وتأييدنا للسياسة الرشيدة التي يقودها جلالته الملك نصره الله، للدفاع عن حوزة المملكة المغربية في

المقترحة على مشروع القانون المتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعاون وزارة السكنى وسياسة المدينة.

وفي هذا السياق، فقد استمر تلقي المجلس لمواقف الحكومة بشأن مختلف مقترحات القوانين المقدمة من قبل أعضاء المجلس، ورغم كون الحكومة قد رفضت عددا معتبرا منها، فإن هذا لا يلغي مسؤولية المجلس عبر أجهزته المختصة الحسم في مصير هذه المقترحات.

وقد عمل مكتب المجلس، رغبة منه في الدفع ببعض النصوص التشريعية ذات الأهمية، على عقد عدد من اللقاءات التنسيقية مع السادة رؤساء اللجان الدائمة، والتي أسفرت عن إتمام مسطرة الدراسة والبت بشأن مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، المودع منذ يوليوز 2011، ومشروع قانون محال من الحكومة منذ غشت 2016 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية للسكنى وسياسة المدينة.

وإذا كان المجهود الذي قامت به مختلف أجهزة المجلس قد أفضى إلى تقليص عدد مشاريع القوانين التي بقيت قيد الدرس إلى حدود يوم أمس في تسعة مشاريع قوانين فقط، فإن الأمل يحدونا، بتضافر جهودنا جميعا، أغلبية ومعارضة، مجلسا وحكومة، أن تغلب على كافة العراقيل التي تقف حجر عثرة أمام البت في عدد محدود من مشاريع القوانين العالقة، والتي أعرضها عليكم مرة أخرى من باب تحميلكم للمسؤولية:

1. مشروع قانون رقم 143.12 بتغيير المادة 44 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، المحال على المجلس في إطار قراءة ثانية منذ 08 غشت 2013 - غادي لـ 8 سنين -؛
2. مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية، المحال بتاريخ 12 فبراير 2016؛
3. مشروع قانون رقم 63.16 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية (المتعلق بالتغطية الصحية للوالدين)، المحال على المجلس بتاريخ 26 يوليوز 2016 - 6 سنين -؛
4. وأخيرا، مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد، المودع في إطار قراءة ثانية منذ 03 غشت 2016 - 6 سنين -.

وأؤكد هنا أن المكتب لا يتحمل أية مسؤولية على الإطلاق في هذا التأخير في مسطرة المصادقة والبت في هاذ مشاريع قوانين البالغة الأهمية كما لا يخفى عليكم.

وفي إطار الحيوية والنقاش بين مكونات المجلس، فإنه قد تم تسجيل خلال هذه الدورة إرجاع ثلاثة (3) نصوص (مشروع قانون ومقترحي قانونين) من الجلسة العامة إلى اللجان المختصة بعد التصويت عليها داخلها، طبقا للمادة 217 من النظام الداخلي، لتعميق النقاش فيها، أخذا بالاعتبار المستجدات والرهانات أحيانا والتعقيدات المرتبطة بها.

تشريعيا، من بينها أربعة (04) مقترحات قوانين وإحدى عشر (11) مشروع قانون؛

**وفي المجال الاجتماعي:** تمت المصادقة خلال الدورة على خمسة (05) نصوص، من بينها مقترحي قانونين اثنين (02) وثلاثة (03) مشاريع قوانين؛  
**وفي مجال الشؤون الداخلية:** عرفت الدورة المصادقة على نصين تشريعيين (02)، يتعلق الأمر بمشروع قانونين؛

**في المجال الحقوقي والإداري:** صادق المجلس على ثلاثة (03) نصوص تشريعية، تضم مشروع قانون تنظيمي (01) ومشروع قانون واحد (01) ومقترح قانون (01) أيضا؛

**وفي مجال الشؤون الخارجية والدفاع:** صادق المجلس على عشر (10) نصوص تشريعية، تتعلق بمشاريع قوانين ترمي إلى المصادقة على اتفاقيات دولية، شملت مختلف مجالات التعاون العسكري والاقتصادي والصحي والقضائي مع دول صديقة؛

وأخيرا، في المجال البيئي: صادق المجلس على نص تشريعي واحد (01).  
كما خطى المجلس خطوات جدية توجت باعتماد مقترحي قانونين يرميان إلى إلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلسي النواب والمستشارين.

ويظهر من الحصيلة المعروضة المصادقة على نسبة مهمة من مقترحات القوانين بلغت إحصائيا 22% من مجموع الحصيلة التشريعية للدورة، في حين مثلت مشاريع القوانين نسبة 78%.

وعلى صعيد آخر، فإن عددا معتبرا من النصوص تم التصويت عليها دون إدخال تغييرات، إما لطبيعتها أو مراعاة للسياق الذي تعرض فيه، حيث تم إدخال تعديلات على عشرة (10) نصوص، وهو ما يبرز من جهة حيوية تشريعية لدى مكونات المجلس، ونقاشا غنيا بشأن مختلف القضايا التشريعية، وفي نفس الوقت روح الإجماع حول النصوص ذات الأهمية خلال هذه المرحلة، ذلك أنه من أصل 37 نص تشريعي، تمت المصادقة على 31 نصا منها بالإجماع، تضمنت النصوص ذات الأهمية الإستراتيجية، فيما تمت المصادقة فقط على أربعة (4) نصوص أخرى بالأغلبية.

ورغم كون الأرقام المذكورة تبين حصيلة مميزة لمقترحات القوانين خلال هذه الدورة بالمقارنة مع الدورات السابقة، وكذا عدد التعديلات البرلمانية المقدمة من مكونات المجلس التي بلغت في الإجمال 435 تعديلا، قبل منها 119 تعديلا مقابل سحب عدد هام منها وعدم قبول الباقي بالتصويت، إلا أن تطلعاتنا مع ذلك تسعى للأكثر وللأفضل، علما بأن الحصيلة تتأثر كذلك، كما تعرفون، في جانب منها بالمشاكل المرتبطة بالبرمجة وباستمرار ضعف تجاوب الحكومة مع المبادرات التشريعية للمجلس أحيانا، سواء في إطار مقترحات قوانين أو أحيانا حتى في إطار التعديلات على مشاريع ومقترحات القوانين، مع أن الإنصاف يقتضي الاعتراف بالتجاوب الإيجابي جدا في بعض الأحيان مع التعديلات المقترحة من أعضاء المجلس، والمثال الأبرز على ذلك، بجانب أمثلة أخرى، هو قبول 62 تعديلا من أصل 68

كما عقد المجلس ثلاث (03) جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، همت عدد من المواضيع ذات الراهنية، مواضيع التي تلامس انشغالات الدولة والمجتمع على حد سواء.

وفي إطار تدبير تشاركي لمنهجية عقد الجلسات الشهرية، فقد تقرر وتم الشروع طبعا في ذلك طبقا لقرار ندوة الرؤساء، إطلاق ورش مراجعة نمط تدبير الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، وقد قطعنا بعض الأشواط الخجولة في هذا الطريق ولا يزال أمامنا أشواط أخرى.

كما تم استحضار المقاربة التشاركية نفسها مع السادة رؤساء الفرق والمجموعة في تحديد محاور الجلسات الشهرية والسنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية وفي الجدولة الزمنية لأشغال المجلس بصفة عامة، والتي بلغت في مجموعها عقد 39 جلسة عامة بمدة زمنية فاقت 58 ساعة، منها 17 جلسة تشريعية، 15 جلسة للأسئلة الأسبوعية، 3 جلسات شهرية للسياسة العامة وجلستين عامتين مشتركتين مع مجلس النواب، وجلسة سنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، وبالمقابل فقد عقدت اللجان الدائمة لوحدها ما مجموعه 82 اجتماعا بمدة زمنية بلغت 215 ساعة عمل، دون إغفال العمل المستمر الذي تؤديه مختلف المجموعات الموضوعاتية المؤقتة في اشتغالها على الملفات المؤكولة إليها.

ويشار أيضا، في هذا السياق، إلى إنجاز لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية لمهمة استطلاعية على مرحلتين (خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2020) بالمؤسسات الاستشفائية بجهة فاس-مكناس للوقوف على الوضع الصحي بالجهة، وهي المهمة الوحيدة التي كتب لها خلال هذه الدورة أن تصل إلى مرحلة الانجاز الفعلي، بعدما توقفت طلبات لجان أخرى في حدود إجراءات التنسيق والإعداد.

على مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد عرفت الدورة عقد جلسة سنوية لتقييم السياسات العمومية طبقا للفصل 101 من الدستور، وهي الرابعة من نوعها في إطار دستور المملكة المغربية لسنة 2011، وتم تخصيصها للإستراتيجية الوطنية للماء، وقد تم، في نفس هذا الباب صباح هذا اليوم، تشكيل لجنة موضوعاتية جديدة للإعداد للجلسة السنوية المقبلة حول تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل، في رغبة لمواكبة التحديات القائمة على هذا المستوى، بعد أن تمت عملية هيكلة هذه اللجنة اليوم، ننتظر منها أن توافي المكتب بمنهجية وبرنامج عملها.

**حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،  
السيد وزير الدولة المحترم،**

أما على مستوى العلاقات المؤسساتية للمجلس، فقد استمر مجلس المستشارين بالتوصل بتقارير المؤسسات الدستورية، على غرار التقرير السنوي المؤسسة الوسيط لسنة 2019، وفي تلقي الإخبارات بشأن عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لدوراته العادية والاستثنائية، كما

وإلى جانب ذلك، فقد كان الأمل يجدونا في المصادقة على النظام الداخلي للمجلس بعد ترتيب آثار قرار المحكمة الدستورية رقم 20/107، في خطوة تبين عن عزم مجلس المستشارين، بكافة مكوناته، على توفير المرجعيات القانونية الضرورية لاشتغال أجهزته بالكفاءة اللازمة وتنزيل التزاماته الدستورية، في مجالات هامة وأساسية، منها على وجه الخصوص تنزيل التزامات المجلس على مستوى تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وإدماجها في العمل التشريعي وعمل أجهزة المجلس، غير أن ظروف موضوعية خارج إرادة المجلس حالت دون بلوغ هذه الغاية، وأملنا أن نستكمل مشوار الدراسة والمصادقة على النص في الدورة المقبلة، طبقا للالتزام الذي بلورناه مع السيدة والسادة الرؤساء في إطار آخر اجتماع عقده ندوة الرؤساء.

**حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،  
السيد وزير الدولة المحترم،**

على مستوى مراقبة العمل الحكومي، فقد عقد مجلس المستشارين خلال دورة أكتوبر 2020 خمسة عشرة (15) جلسة عامة للأسئلة الشفهية الأسبوعية، حضرت خلالها بقوة القضايا المتعلقة بتأثير فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا في ظل تطبيق حالة الطوارئ الصحية وتمديداتها، واتخاذ تدابير إضافية للإغلاق وحضر التنقل منذ أواخر شهر دجنبر المنصرم، وانعكاس ذلك على مناحي الحياة اليومية لمختلف الشرائح المجتمعية، ولا أريد أن أثقل على كاهلكم بسرد مجمل المواضيع التي نوقشت في إطار هذه الجلسات، فهي مذكورة بالتفصيل في التقرير التفصيلي المنشور على موقع المجلس.

وقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها من قبل السيدات والسادة المستشارين خلال الفترة الفاصلة بين دورتي أبريل 2020 وأكتوبر 2020- 790 سؤالاً، أجابت الحكومة عن 292 منها خلال 15 جلسة عامة، من ضمنها 51 سؤالاً آتيا و241 سؤالاً عاديا.

وبالنسبة للتوزيع القطاعي- المجالي، ركزت أسئلة السيدات والسادة المستشارين على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل حوالي 39% من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة 33%، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة 18%، فالجمال الحفوقى والإدارى والدينى بنسبة 07%، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة 03%.

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 908 سؤالاً، أجابت الحكومة على 454 سؤالاً منها، أي بنسبة 50%.

وعلى صعيد التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية والتي كما تعرفون نحصر على توثيقها وعلى موافاتكم بها، فقد تم حصر 22 التزاما تتعهد بموجها الحكومة بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية القائمة خاصة في قطاعات التعليم، الصحة، السياحة، الداخلية، إعداد التراب الوطنى، الجالية، والطاقة، وهذه الالتزامات طبعا تتوصلون بها وهي منشورة كذلك في موقع المجلس.

وتجديد الترافع حول عدالة قضيتنا الوطنية، ومواصلة حشد الدعم للمبادرة المقامة للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الوطنية والترايبية للمملكة المغربية، كسقف واقعي وحل سلمي واحد ووحيد لهذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

ومن بواعث الفخر والاعتزاز، التذكير بحجم مواقف التضامن والتأييد التي أصدرتها العديد من البرلمانات الوطنية والعديد من الاتحادات الجهوية والإقليمية والقارية، والتي أجمعت على رفضها للمس بوحدة المغرب واستقراره، ودعمها لعملياته السلمية الهادفة إلى إرساء حرية التنقل المدني والتجاري واستتباب الأمن والاستقرار بالحدود المغربية الموريتانية والمنطقة ككل، ونذكر منها على سبيل المثال فقط مواقف كل من: البرلمان العربي، الاتحاد البرلماني العربي، برلمان أمريكا الوسطى (البرلاسين)، برلمان أمريكا اللاتينية والكرايب (البرلاتينو)، منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايب (الفوبريل)، مجلس الشيوخ الشيلي، الجمعية الوطنية لجمهورية الإكوادور، البرلمان البيروفي، كونغرس غواتيمالا، برلمان البراغواي، الجمعية الوطنية لساوتومي وبرينسيبي، مجموعة الصداقة الفرنسية المغربية، مجموعة الصداقة البولندية المغربية، أعضاء من البرلمان الأوروبي.

وعلى صعيد آخر، فقد واصل مجلس المستشارين انخراطه في الاتحادات الجهوية والقارية والدولية، حيث شاركت شعبه الوطنية الدائمة عبر تقنية المناظرة المرئية في أشغال كل من "المنتدى البرلماني المنعقد بمناسبة المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة"، والندوة تحت عنوان "تأهيل النشاط الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة" في إطار فعاليات الذكرى 41 لتأسيس البرلمان الأنديني، بحضور رؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية في أمريكا اللاتينية والكرايب، الأعضاء في المنتدى البرلماني الإفريقي الأمريكي لاتيني، واجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية والشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعين للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ومراقبة الانتخابات الرئاسية الأمريكية ضمن بعثة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، و"المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية: أثر كوفيد-19 على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودور البرلمانات"، واجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، واجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والاجتماع التشاوري للجنة البرلمانية المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، والندوة حول موضوع: "دور البرلمانيين في تعزيز الاستثمارات المسؤولة في الزراعة من أجل الانتقال نحو أنظمة غذائية أكثر استدامة في إفريقيا"، والورشة المنظمة من قبل الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي حول موضوع: "الرقابة البرلمانية للعمليات الاستخباراتية العسكرية، التجارب المستخلصة"، والاجتماع الأربعين لمكتب الجمعية

أن مكونات المجلس استعانت برأي هذا المجلس الأخير حول "مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين" الذي وافقت عليه لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية.

كما طلبت اللجنة الموضوعاتية المؤقتة حول إصلاح التغطية الاجتماعية مساعدة هذا المجلس بإنجاز تقرير حول "منظومة التعويض عن فقدان الشغل"، ومساعدة المجلس الأعلى للحسابات حول "سبل تعميم التقاعد على جميع فئات المجتمع وصيغ التمويل".

وفي إطار افتتاح المجلس على محيطه، فقد تم تعزيز اتفاقيات الشراكة والتعاون التي تجمع المجلس بمحيطه الجامعي، بتجديد الاتفاقية مع جامعة محمد الخامس، وكذا تعيين بروتوكول التعاون الذي يجمع المجلس بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بعد إقرار مكتب المجلس لمخطط عمل لتنفيذ الطابع الرسمي للأمازيغية طبقاً للمادة 9 من القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

أما على مستوى الانشغال العميق بالوضع الصحي ببلادنا، يذكر أن الهاجس الصحي المرتبط باستمرار تفشي وباء فيروس كورونا ظل دائماً مرخياً بظلاله على أعمال مجلس المستشارين خلال هذه الدورة، وعمل المجلس على توفير كافة الوسائل لضمان الفعالية والكفاءة اللازمة في تسيير جميع أعماله، خاصة خلال دراسة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021 والتصويت عليه، بالنظر لما تعرفه فترة الدراسة والتصويت على مشروع هذا القانون من زخم كبير، رغبة في الحفاظ على صحة وسلامة أعضاء المجلس وأطره وموظفيه وكذا أعضاء الحكومة وموظفي القطاعات الحكومية خلال تلك الفترة خصوصاً، ما استدعى إتباع تدابير احترازية أحياناً صارمة مكنت، والحمد لله، من التحكم في الوضعية الوبائية واستمرار المؤسسة في الاضطلاع بمهامها.

وقد أبانت هذه البورة عن قدرة مجلس المستشارين على التأقلم والاستمرار في أداء مهامه الكاملة ووفقاً لما يقتضيه الاحترام التام للتدابير الرامية للحد من انتشار وباء كورونا، والمتخذة سواء من قبل السلطات الحكومية المختصة أو المعتمدة من قبل المجلس.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية فإن أهم ما ميز هذه الدورة هو استمرار التعبئة الشاملة لكل مكونات مجلس المستشارين وتجندها وراء القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من أجل التصدي ومواجهة كل المناوشات والمناورات اليائسة لأعداء الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وخصوصاً على إثر التطورات التي عاشها المعبر الحدودي للكركرات الذي يربطنا بالجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة ومن خلالها مع العمق الإفريقي لبلادنا، حيث عملنا على التواصل مع كافة المنظمات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية ومراسلتها من أجل إحاطتها بحقيقة الوضع وبصوابية وحكمة وسلمية التدخل المغربي بالمنطقة،

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة وباقي أعضاء الحكومة المحترمين، على تواصلهم وتعاونهم الدائم مع مجلسنا، وأود أن أعبّر عن شكرا خاص كذلك للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان على ما يقوم به من جهود من أجل تيسير التعاون والتنسيق بين مجلسنا والحكومة.

كما أتقدم بالشكر كذلك إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وأعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق ومنسق المجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، على عملهم الجاد والمسؤول وحرصهم المتواصل من أجل الارتقاء بأداء مؤسساتنا إلى مستوى أفضل.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أودع بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين على تفانيهم في العمل لخدمة مصلحة مؤسساتنا التشريعية، كما أشكر أيضا جميع المصالح الساهرة على أمنها.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر لمختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها المهنية لأنشطة المجلس ونقلها لعموم الرأي العام الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والآن، إلى السمتو، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس من أجل تلاوة البرقية المرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على إثر اختتام أشغال هذه الدورة.

تفضل السيد الأمين.

#### السيد أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية مرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

نعم سيدي أعزكم الله،

بمناسبة اختتام أشغال دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2020-2021 يتشرف رئيس مجلس المستشارين، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العالية بالله، دام له النصر، أسمي آيات الولاء المقرونة بخالص عبارات الوفاء والإخلاص.

إن اختتام هذه الدورة يا مولاي، تميزت بحصيلة هامة شملت مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، عززت التراكم الإيجابي الذي حققته المؤسسة التشريعية في عهد جلالتم.

وهكذا، فعلى مستوى الأداء التشريعي، عرفت هذه الدورة المصادقة

البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، واللجن الدائمة والجمعية العامة 46 للجمعية البرلمانية للفرونكوفونية، والمرحلة الأولى من دورة 2021 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وجلسة الاستماع البرلمانية للأمم المتحدة حول موضوع: "مخاربة الفساد لاستعادة الثقة في الحكومة وتحسين آفاق التنمية".

وعلى المستوى الثنائي، استقبل مجلس المستشارين وأجرى مباحثات مع كل من: رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الإكوادور وأعضاء مجموعات الصداقة عن الجانبين، ونسجل بكل اعتراز تعبير السيد رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الإكوادور عن مواقف متقدمة تجاه قضية وحدتنا الترابية، وأيضا مباحثات مع رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية المغربية، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ وعضو الجمعية الوطنية بجمهورية فرنسا وممثل الفرنسيين بالمنطقة المغاربية وغرب إفريقيا.

كما بلور مجلس المستشارين مذكري تفاهم للتعاون البرلماني مع كل من مجلس الشورى بالملكة العربية السعودية ومجلس الشيوخ بجمهورية باكستان.

وأود بهذه المناسبة تجديد التعبير عن مشاعر الامتنان والتقدير العميق للمواقف الأخوية النبيلة لكافة الدول والبرلمانات والاتحادات الصديقة والداعمة لمسار المملكة المغربية لاستكمال وحدتها الترابية والمؤيدة لمجهودات بلادنا السلمية الهادفة إلى إرساء واستتباب الأمن والاستقرار بحيطها الجهوي والإقليمي، مغتمين هذه المناسبة لتأكيد عزمنا على مواصلة تجسيد قيم الحوار والتشاور وتمتين مسارات العلاقات المتينة القائمة بين مجلس المستشارين ومختلف هذه المنظمات الإقليمية والجهوية والدولية.

#### حضرات السيدات والسادة المحترمون،

في علاقة بالأنشطة الفكرية، فقد نظم المجلس بشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، يوم الأربعاء 21 أكتوبر 2020، ندوة افتراضية حول موضوع "استمرارية سير أعمال البرلمانات في ظل الأزمات".

وارتباطا بهذا الموضوع، وافق مكتب المجلس على انضمام مجلس المستشارين إلى شبكة جديدة، "شبكة استمرارية سير المؤسسات التشريعية في ظل الأزمات". وهي شبكة تضم برلمانات المملكة المتحدة وبرلمانات كندا ونيوزيلاندا وجورجيا، وتعنى بالتنسيق وتبادل الخبرات والتجارب في مجال "ضمان استمرارية سير أعمال البرلمانات في ظل الأزمات".

كما نظم المجلس، بشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، مائدة مستديرة افتراضية يوم الخميس 7 يناير 2021 حول "تعزيز العقد الاجتماعي: البرلمان ودينامية الثقة في المؤسسات" وإعداد دراسة في الموضوع بدعم من خبراء مؤسسة وستمنستر للديمقراطية.

#### حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد وزير الدولة المحترم،

وفي هذا السياق، عمل المجلس على تكثيف التواصل مع كافة المنظمات والاتحادات البرلمانية والجهوية والإقليمية والدولية، ومراسلتها من أجل إحاطتها بحقيقة الوضع بالمعبر الحدودي "الكركرات"، وبصاوية وحكمة وسلمية التدخل المغربي بالمنطقة وتجديد الترافع حول عدالة قضيتنا الوطنية ومواصلة حشد الدعم للمبادرة المقدمة للحكم النائي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الوطنية والترايبية للمملكة المغربية.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتم نعم الصحة والعافية وحقق في عهد جلالتم ما ترجونه لمملكتم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة للاخديجة وصنومكم الأمير المولى رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

والسلام على مقام جلالتم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديمكم الوفي عبد الحكيم بنشماش، رئيس مجلس المستشارين.

وحرر بالرباط، يوم الثلاثاء 26 جادى الآخر 1442 الموافق لـ 9 فبراير 2021.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

شكرا لكم جميعا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

على 37 نفا تشريعيًا، من بينها 29 مشروع قانون و8 مقترحات قوانين. أما على المستوى الرقابي وتقييم السياسات العمومية، فقد حرص المجلس على اختيار محاور للجلسات الثلاث الخاصة بتقديم أجوبة رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، استلهاما من روح الخطاب الملوية السامية والأولويات ذات البعد الوطني.

كما تميزت هذه الدورة بعقد الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية للمرة الرابعة من نوعها، في إطار دستور المملكة لسنة 2011، والتي خصصها المجلس لتقييم "الإستراتيجية الوطنية للماء".

وعلى هدى إرادتم السامية وتفاعلا مع مضامين الخطاب السامي لجلالتم الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى 21 لعهد العرش المجيد، عمد مجلس المستشارين إلى إحداث مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة حول "إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب".

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، واصل المجلس تعزيز مبدأ التعاون والتكامل من خلال اتفاقيات الشراكة وتعبئة الدور الاستشاري لهذه المؤسسات، طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي للمجلس.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية، سار المجلس في ضوء توجيهات جلالتم السامية على نهج دبلوماسية برلمانية مبادرة واستباقية، حيث تميزت الدورة بمواصلة المجلس انخراطه في الاتحادات الجهوية والقارية والدولية وتعزيز العلاقات الثنائية ومشاركة المجلس في محافل برلمانية، إقليمية وقارية ودولية.